العرب
السبت 2020/04/25
السنة 42 العدد 11688

# الحكومة اللبنانية تسلم بانهيار الليرة بحثا عن قاع الهاوية المالية

## إحراق آخر خيوط ربط الليرة بالدولار لترقيع الأزمة الاقتصادية

الليرة اللبنانية في غرفة الإنعاش

نقلت الحكومة اللبنانية أعباء أزمتها المالية إلى المواطنين وشطبت معظم قيمة مدخراتهم بالعملة المحلية، بإحراق آخر خيوط ربط الليرة بالدولار، والإقرار بسعر السوق السوداء في محاولة لترقيع الأزمة المالية العميقة.

بيروت - تخلت الحكومة اللبنانية فعليا الجمعة عن ربط الليرة بالدولار المعمول به منذ فترة طويلة، حين حدد مصرف لبنان المركزي سعر صرف لشركات تحويل الأموال يقل بنسبة 58 في المئة عن السعر الرسمي للعملة اللبنانية.

وقال مصدر في المصرف المركزي إن السعر المحدد لشركات تحويل الأموال هو 3625 ليرة لبنانية للدولار ليوم الجمعة، مما يوضح مدى هبوطها في السوق الموازية مقارنة بسر الربط البالغ 1507 ليرات للدولار.

وكشف أن "الأسعار ربما تتغير يوميا وسيتم تحديدها في اليوم السابق" مضيفا أن المعدل يستند إلى السعر الذي سجله الدولار في مكاتب الصرف الأجنبي.

وأشار إلى أنه "في حالة وقوع تقلبات كبيرة خلال اليوم، فإن الأسعار ربما تُحدد مجددا خلال نفس اليوم".

ويمثل هذا الانهيار "الرسمي" في سعر الليرة شطب نسبة 58 في المئة من القدرة الشرائية لليرة وتقويض مدخرات اللبنانيين بالعملة المحلية، أي أن الحكومة نقلت أعباء أزمتها المالية إلى المواطنين.

ويُطبق سعر الصرف المعلن على تحويلات اللبنانيين الذين يرسلون أموالا لأسرهم في داخل البلاد من الخارج، والتي كانت متاحة في السابق بالدولار في مكاتب تحويل الأموال.

وفي إشارة إلى السعر المحدد لمكاتب تحويل الأموال، قال مصرفي كبير إن حاكم المصرف المركزي رياض سلامة يخفض فعليا قيمة الليرة رغم أن قيمتها ربما تظل في تقلب.

ويعتبر انخفاض الليرة الحاد في ظل أزمة مالية ومصرفية، أكبر تهديد للاستقرار منذ الحرب الأهلية التي دارت في الفترة بين 1975 و1990، وتزعزع الثقة المتلاشية في الاقتصاد.

ويشير ترك الليرة لمصيرها إلى يأس الحكومة من أي تمويل خارجي أو برنامج إنقاذ من صندوق النقد الدولي، أو التوصل إلى اتفاق مع الدائنين بعد تخلف بيروت عن سداد سنداتها الدولية في مارس الماضي.

ويعني ذلك أن الحكومة الساقطة في حفرة عميقة ستواصل تعميق الأزمة بطباعة النقود وترك الليرة تتراجع أكثر لمواصلة بقاء التركيبة الحكومية بأي ثمن.

وقال مصرف لبنان المركزي في وقت سابق من الشهر الجاري إنه يجب على خدمات تحويل الأموال أن تصرف النقد بالعملة المحلية "بسعر السوق"، وقال هذا الأسبوع إن عمليات السحب من الحسابات المصرفية الدولارية يجب أن تجرى بالعملة المحلية وفق سعر السوق.

واصطف أشخاص بمكاتب تحويل الأموال يوم الخميس، والذي كان آخر يوم تصرف فيه التحويلات بالدولار.

وتحاول الحكومة من خلال ذلك الاستيلاء على الدولارات الشحيحة التي تدخل البلاد لمواصل صراعها من أجل البقاء.

وقال فاروق سوسة كبير الخبراء الاقتصاديين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى غولدمان ساكس "نرى تحركا سريعا جدا نحو إلغاء فعلي لربط العملة، حيث يبدو وكأنه ستكون هناك آلية رسمية في الأسابيع المقبلة لأولئك الراغبين في شراء العملة".

> **3625**
> ليرة للدولار السعر الذي حدده المصرف المركزي اللبناني لشركات تحويل الأموال

وذكرت مصادر مصرفية إنها تتوقع أن يكون سعر الصرف المطبق على مسحوبات الحسابات المصرفية قريبا من سعر الصرف الذي حدده المصرف المركزي لشركات تحويل الأموال.

ومن المقرر أن يجتمع تجار الصرف الأجنبي والبنوك، التي كانت قد اتهمت الحكومة بتحميلها أعباء الأزمة المالية، مع البنك المركزي يوم الاثنين لاتخاذ قرار.

وما زال السعر الرسمي مطبقا لواردات الوقود والقمح والأدوية في مسعى لإبطاء التضخم المتصاعد في الاقتصاد المعتمد على الواردات. ويبدو أن هناك خلافا كبيرا داخل الحكومة، حيث قال وزير المالية غازي وزني الجمعة إن الانخفاض "لا يمكن شرحه اقتصاديا ولا ماليا ولا نقديا وهو مضاربة قوية وتلاعب في السوق".

وأضاف أن الأمر "زاد من خوف المواطنين وقلقهم وأحدث زيادة الطلب على الدولار".

ومن المتوقع أن تؤدي إجراءات البنك المركزي إلى انغلاق تام لودائع وتحويلات المغتربين اللبنانيين، التي كانت مصدرا أساسيا لإدامة الاقتصاد.

ويرى محللون أن انشغال جميع دول العالم بأزمة اقتصادية عالمية كبيرة نتيجة تداعيات تفشي فايروس كورونا المستجد، يفاقم انعدام فرص الحصول على الدعم الدولي.

ويأتي تسليم الحكومة بانهيار الليرة بعد انغلاق جميع الطرق أمام حصول لبنان على دعم دولي، في ظل هيمنة جماعة حزب الله الموالية لإيران على الحكومة، في ظل تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية من قبل معظم الدول الغربية.

وحاول لبنان دون جدوى الحصول على برنامج إنقاذ من صندوق النقد الدولي، لكن ذلك اصطدم أيضا بمعارضة الدول الكبرى لدور حزب الله في الحكومة واشتراط إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية.

# لوفتهانزا عاجزة عن الاستمرار دون دعم حكومي

فرانكفورت (ألمانيا) - أعلنت شركة الطيران الألمانية العملاقة لوفتهانزا أنها تواجه خطر نفاد السيولة النقدية لديها خلال أسابيع إذا لم تحصل على مساعدات حكومية، في أقوى إشارة إلى الخطر الذي يمثله تفشي فايروس كورونا المستجد على وجود أكبر شركة طيران في ألمانيا.

وأضافت أنها تتوقع انخفاض مستوى السيولة النقدية لديها بشدة خلال الأسابيع المقبلة بسبب توقف رحلاتها ومدفوعات التزاماتها المالية وإعادة قيمة تذاكر الرحلات الملغاة إلى المسافرين.

وأشارت إلى أنها لن تتمكن من الحصول على الأموال من الأسواق المالية، رغم أن المحادثات مع حكومات ألمانيا والنمسا وبلجيكا والسويد يمكن أن توفر لها المساعدة. وذكر بيان للشركة أن "مجلس الإدارة واثق من أن المحادثات ستصل إلى نهاية ناجحة".

ويأتي نداء لوفتهانزا بعدما سجلت المجموعة المدرجة على مؤشر داكس للشركات الكبرى في ألمانيا خسارة بقيمة 1.2 مليار يورو خلال الربع الأول من العام الجاري.

وأضافت الشركة أنها تتمتع حاليا بإمكانيات اقتراض جديدة تصل قيمتها إلى 4.4 مليار يورو من الأموال سهلة الحركة، إلا أن هذه الأموال ستتراجع بشدة خلال "الأسابيع المقبلة".

وتأثرت لوفتهانزا أيضا بانهيار أسعار النفط بسبب خسائرها من عقود التحوط ضد ارتفاع أسعار الوقود. واستبعدت "أن تتمكن من تغطية الاحتياجات المالية القائمة بمزيد من عمليات الاقتراض".

ويرى محللون أن غموض آفاق الخروج من أزمة الوباء، وترجيح عدم عودة الإقبال على السفر بالمعدلات السابقة، حتى في حال انتهاء أزمة كورونا، يزيدان الأمور تعقيدا بالنسبة لشركات الطيران، بسبب صعوبة وضع خطط للمستقبل.

> شركة لوفتهانزا:
> لن نتمكن من تغطية الاحتياجات المالية بمزيد من الاقتراض

وكانت منظمة الطيران المدني الدولي قد ذكرت الأربعاء أن حركة نقل المسافرين جوا على مستوى العالم قد تفقد نحو 1.2 مليار مسافر بحلول نهاية شهر سبتمبر المقبل، وهو ما يمثل انخفاضا بواقع ثلثي عدد المسافرين.

ويتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي، الذي يمثل 290 شركة طيران عالمية، تراجع إيرادات شركات النقل الجوي بنحو 314 مليار دولار خلال العام الحالي. وتأثرت جميع شركات الطيران العالمية بإجراءات منع انتشار الوباء، التي أوقفت تشغيل طائراتها مما أدى إلى انهيار إيراداتها.

وحذر بنجامين سميث مدير عام مجموعة آير فرانس كي.أل.أم من أنه "لا غنى" عن الحصول على دعم من الدولتين الفرنسية والهولندية لكي تتمكن الشركة من النهوض.

وأعلنت شركة خطوط الطيران النمساوية أنها سوف تتخلى عن ربع أسطولها من الطائرات في وقت تصارع فيه شركة الطيران الإثيوبية، وهي الأكبر في أفريقيا، من أجل البقاء.

وأعلنت فيرجن أستراليا أنها في حالة توقف عن السداد، مسجّلة بذلك أول انهيار لشركة طيران كبرى جراء تداعيات تفشي فايروس كورونا المستجد.

# تحذيرات من المبالغة بإجراءات دعم الاقتصاد

## قواعد الاقتصاد مهددة بالحوافز المفرطة

تصاعدت أصوات تحذر من الإفراط في تقديم الدعم الاقتصادي لقطاعات الاقتصاد المتضررة بتفشي فايروس كورونا في ظل انفلات المطالبات، التي يمكن أن تعرض القواعد الاقتصادية لاختلالات خطيرة على المدى البعيد.

برلين - حذر مجلس حكماء الاقتصاد في ألمانيا من المبالغة في إجراءات دعم الاقتصاد من قبل الحكومة الألمانية ودول العالم الأخرى في إطار جهود مواجهة تداعيات أزمة فايروس كورونا المستجد.

وناشد المجلس الحكومة الألمانية بانتهاج سياسة ملتزمة باقتصاد السوق، وعدم الانجرار لانفلات مطالبات جميع القطاعات، لتفادي تعريض القواعد الاقتصادية للخطر.

ونقلت صحيفة هاندلسبلات الألمانية الصادرة أمس الجمعة عن لارس فيلد رئيس مجلس حكماء الاقتصاد قوله إن "ما يتم مناقشته حاليا من إجراءات دعم يعد مشكلة. هناك انطباع بأن كل قطاع يريد أن يتم دعمه على نحو خاص" وبأقصى ما يمكن.

وأشار على سبيل المثال إلى أن قطاع الفندقة يريد خفض ضريبة القيمة المضافة، وهو ما تم إقراره بالفعل، بينما يطالب قطاع السيارات بحوافز شراء سيارات جديدة، في حين يريد قطاع تجارة التجزئة قسائم شراء.

وذكر فيلد أنه إذا تم الاستمرار في هذا الطريق لن يكون بالإمكان تلبية المتطلبات من ناحية السياسة المالية، دون إحداث اختلالات يصعب معالجتها مستقبلا.

وأوضح أن ذلك ينطبق أيضا على إجراءات السياسة الاجتماعية، مثل زيادة دعم الوظائف التي تحولت إلى الدوام الجزئي أو تمديد فترة استحقاق دعم البطالة.

وقال رئيس مجلس حكماء الاقتصاد "يساورني قلق أيضا بشأن ما إذا كنا سننجح في العودة إلى السياسة الاقتصادية الطبيعية".

وانتقد فيلد خطط تشديد قانون التجارة الخارجية. وقال إن "السعي نحو بناء أسوار تجارية حول أوروبا هو بالتأكيد الطريق الخطأ" في إشارة إلى عزم الحكومة الألمانية تشديد شروط الاستحواذ على الشركات الألمانية التي تعمل في مجالات مهمة استراتيجيا.

وقال وزير الاقتصاد بيتر ألتماير الخميس، إن الحكومة عازمة على حماية الشركات الألمانية في قطاعات مهمة استراتيجيا من عمليات استحواذ عدوانية من قبل مستثمرين أجانب، وخاصة خلال أزمة كورونا.

وأضاف أمام البرلمان الألماني (البوندستاغ) إنه يجب ألا تكون الشركات ضحايا لمحاولات استحواذ، فقط لأن أسعار الأسهم تراجعت حاليا أو لأن لديها خبرة تقنية خاصة.

وأشار ألتماير إلى أن ألمانيا لديها نظام اقتصادي ليبرالي يرحب بالمستثمرين من خارج الاتحاد الأوروبي، لكن ألمانيا يجب ألا تكون "بلهاء" عندما يتعلق الأمر بمخاطر بالنسبة للمصالح الاقتصادية.

وأوضح أن الأمر يتعلق بحماية بنى تحتية حساسة مثل خطوط المياه والطاقة وكذلك شركات التكنولوجيا الفائقة التي تنتج الأمصال، على سبيل المثال.

وتنص التغييرات المخطط لها على أن يتم فحص أية استثمارات من خارج دول الاتحاد الأوروبي على نحو أكثر شمولا وأكثر بعدا للنظر للمستقبل.

وكانت برلين قد أقرت برامج دعم شاملة لحماية الوظائف والشركات من داعيات إجراءات الحد من الوباء. كما أنشأت صندوقا لمساهمة الدولة في الشركات في حالة الضرورة، أي تأميمها كليا أو جزئيا لمنع إفلاسها.

وإلى جانب ذلك تساهم ألمانيا بشكل كبير في برامج الدعم الأوروبية، مثل صندوق الطوارئ البالغ تريليون يورو، الذي تم إقراره الخميس من قبل قادة الاتحاد الأوروبي.

وجاء الاتفاق، الذي يهدف للمساعدة في جهود التعافي من وباء فايروس كورونا، بعد خلافات شديدة بين دول جنوب أوروبا مثل إيطاليا وإسبانيا من جهة وألمانيا ودول الشمال من جهة أخرى.

وتمكن القادة خلال اجتماع عبر الفيديو، من إبرام اتفاق غير واضح المعالم، لتفادي انفجار الخلافات، مع إرجاء التفاصيل المثيرة للجدل إلى الصيف.

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن الخلافات ما زالت قائمة بين حكومات الاتحاد بخصوص ما إذا كان الصندوق سيقدم منحا نقدية أم يكتفي بالإقراض.

لارس فيلد

> قلق بشأن إمكانية العودة إلى السياسة الاقتصادية الطبيعية

وتواجه أوروبا صدمة اقتصادية حادة من تفشي فايروس كورونا المستجد، الذي أفضى إلى إغلاقات للحدود داخل الاتحاد ونزاعات بين الدول الأعضاء على الإمدادات الطبية.

وقالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد للزعماء إن الجائحة قد تخفض ناتج منطقة اليورو بنسبة تتراوح بين 5 إلى 15 في المئة.

وأيدها المفوض المعني بالصناعة في الاتحاد الأوروبي تيري بريتون، الذي رجح الجمعة أن ينكمش اقتصاد التكتل بنسبة تتراوح بين 5 إلى 10 في المئة، مضيفا أن الرقم قد يكون أسوأ إذا "لم تتحسن الأمور".

وقال أيضا إنه متفائل بأن قادة الاتحاد الأوروبي سيتمكنون في نهاية المطاف من وضع تفاصيل صندوق الطوارئ، الذي تم الاتفاق عليه الخميس.

وأضاف أن "كل شيء يتوقف على سرعة التعافي الاقتصادي. ما زلنا في خضم انتشار الوباء وسنتعلم العيش معه لعدة أشهر".

وأعاد العثور على سبل لدعم الاقتصاد فتح انقسامات مريرة بين الدول الأكثر غنى في الاتحاد، الواقعة في الشمال وبين أعضاء الاتحاد المطلين على البحر المتوسط، وهم أيضا الأكثر تضررا بتفشي فايروس كورونا المستجد.

لكن بريتون قال إن المبالغ الضرورية لإعادة إطلاق النشاط الاقتصاد ضخمة لذا فالجميع سينتهي بالاتفاق على التفاصيل.

تحذير من انفلات طلبات المساعدات